وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي لـ«الميثاق»:

الرئيس «صالح» تغلب على الظروف المعقدة ليصل بالدبلوماسية اليمنية إلى العالمية

اكد وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي ان مناسبة تولي فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام مقاليد الحكم في السابع عشر من يوليو تمثل محطة لاستذكار الأوضاع الصعبة التي كان يمر بها اليمن والظروف الاقليمية والدولية غير المواتية واستحضار عبقرية القيادة التي استطاع من خلالها فخامة الرئيس ان يجعل الديبلوماسية اليمنية موصولة بالعالم.

واضاف ان نهج الرئيس علي عبدالله صالح في السياسة الخارجية مد جسور الديبلوماسية اليمنية مع كل دول العالم وأظهر أهمية اليمن الموحد كعنصر أمن واستقرار في المنطقة.

حوار / منصور الغدرة

□ بمناسبة ذكرى الـ١٧ من يوليو لتولي فخامة الرئيس مقاليد الحكم في البلد..كيف نجد انتظام السياسة الخارجية لليمن؟

– السياسة الخارجية اليمنية منذ تولي فخامة الرئيس قيادة اليمن، ومنذ قيام الوحدة اليمنية المباركة في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م – هي فترة بدأت في الحقيقة- كما نعرف جميعاً- بمرحلة معقدة في تاريخ الأمة الحديثة، لأنها جاءت في بدايتها مع غزو العراق للكويت ومن ثمة حرب تحرير الكويت التي خاضتها قوات التحالف..

وبعد ذلك مرحلة الأوضاع التي عاشها العراق لفترة من الحصار، ثم تلى ذلك الحرب على العراق وما أدت إليه تلك الحرب من انقسام في الصف العربي وأثره السلبي على العمل العربي المشترك وتبعات هذه الأحداث طبعاً محاولة الانفصال وفصم عرى الوحدة اليمنية، وظهور مشروع انفصالي تفتيتي والذي اسقطه الشعب اليمني بإرادته وحفاظاً على وحدته المباركة في حرب صيف ١٩٩٤م..ولكن أيضاً كانت لها آثارها الكبيرة على اليمن اقتصادياً وسياسياً نتيجة مواقف عدد من الدول الإقليمية والدولية من حرب ٩٤م..ثم جاءت بعد ذلك غزو العراق من قبل قوات التحالف بقيادة أمريكا وما أدى إليه هذا الغزو من اثار مدمرة على العراق وعلى المنطقة برمتها.. تبع ذلك ظهور أم الآفات ظهرت الظاهرة المدمرة الأخرى وهي تنظيم القاعدة والإرهاب في المنطقة.. ما جعل اليمن في الحقيقة كدولة في المنطقة تتحمل مسئوليتها في مواجهات كل هذه التحديات والصعوبات، وهو الذي جعل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في ثباته الرئاسي الديلوماسي يركز أولاً على إظهار أهمية اليمن الموحد كعنصر أمن واستقرار في المنطقة..

ثانياً حكمته في حل قضايا اليمن مع دول الجوار، التي حققت نتائج خدمت اليمن واستقراره، وهي معالجة كافة القضايا التي كانت عنصر خلاف بين اليمن ودول الجوار والمتمثل في ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية ومع سلطنة عمان، وحل قضية الاعتداء على جزيرة حنيش بالطرق السلمية.. ترميم العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي لما شهدته من توتر بعد أحداث غزو العراق للكويت..

الحقيقة أن نهج علي عبدالله صالح في السياسة الخارجية عمل على مد جسور الديبلوماسية اليمنية مع كل دول العالم.. اليابان، الصين، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا..

وبالتالي إرساء الدبلوماسية اليمنية على أرض صلبة وقوية لتتمكن من التعامل مع الأحداث ومعالجات مختلفة التحديات التي تواجهها اليمن.

استقلال القرار

□ هل نستطيع القول ان السياسة الخارجية اليمنية أصبحت في عهد الرئيس علي عبدالله صالح واضحة الرؤية ومترجمة على أرض الواقع لهدف الثورة كدولة محايدة تعمل على احلال السلام والأمن العالميين..؟!

– اعتقد ان اهم شيء في تطور الديبلوماسية اليمنية بعد تولي فخامة الأخ الرئيس مقاليد الحكم عام ١٩٧٨م، وبعد الوحدة اليمنية المباركة هو استقلالية القرار السياسي اليمني.. حيث اليمن اصبحت دولة تتخذ قراراتها من منطلق مصلحتها في المقام الأول، ومن منطلق ثوابتها القومية والإسلامية، ومن منطلق أنها دولة قادرة على أن تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة مختلف التحديات التي تواجهها دولة نامية كاليمن من خلال ربط علاقات دبلوماسية مباشرة مع دول العالم..

افتعال الأزمات

■ الدعوات التي تستهدف الوحدة اليمنية– كيف تجدون المواقف الإقليمية والدولية منها..؟

– إذا استمعت إلى تصريحات سفراء الدول سواءً المعتمدين لدى اليمن أو تصريحات من العواصم الأوروبية والعربية والعالمية.. الكل يرفض هذه الدعوة، والكل يعرف ان هذه الدعوة لم يعد لها اليوم أي صدى، لأنها تتعارض مع مجريات التاريخ وأيضاً تتعارض مع التوجهات العالمية التي تسعى إلى إيجاد التكتلات وإلى خلق أنظمة قادرة على النهوض وقادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.. والتقسيم دائماً يأخذ إلى عكس ذلك تماماً، فهو يقود الى الاضعاف والى الصراعات، وبالتالي الكل ينظر إلى دعوة الانفصال بأنها خرجت عن الأطار والتوجه الدولي العام، وبأنها لاتخدم مصلحة المنطقة قبل أضرارها باليمن وباستقرار اليمن.

لا ترحيل..!

□ ماذا بشأن المعلومات أن هناك يمنيين تم ترحيلهم من دول الخليج بسبب تمويلهم أو دعمهم للحركات الانفصالية؟

– لا.. لم يتم ترحيل أي مواطن يمني من دول الخليج.. هناك للأسف الكثير مما تنشره بعض المواقع الالكترونية وبعض الصحف التي تدافع عن أفكار هذه العناصر الانفصالية وتنشر اكاذيب ومعلومات ليس لها أساس من الصحة، يكفي ان تقرأ هذه الصحف لتكتشف كل يوم انها تفتعل الأزمات والكذب فقط، فيما تطرحه من أحداث في الجمهورية اليمنية.

حتى أنهم قد بدأوا يغيرون اسم الجمهورية اليمنية- يعتقدون ان هذه المواقع وهذه الصحف تستطيع أن تغير واقع اليمن الموحد..

لكن ما أحب التاكيد عليه أنه لم يرحل أي مواطن يمني من دول الخليج، لكن هناك ضغط على هذه العناصر من دول الخليج التي تستضيفهم والتي أتاحت لهم الفرصة لينعم بهذه الاستضافة.. بحيث لا يجعلوا من الاستضافة قاعدة للإضرار باليمن أو للإساءة لوحدة اليمن وأمنه واستقراره.

الصورة الحقيقية..

□ كيف تقيمون أهداف ونتائج زيارة نائب الرئيس الأخيرة لدول مجلس التعاون الخليجي؟

– الزيارات بحد ذاتها مهمة جداً.. لأن كما قلنا- ان هناك الكثير مما ينشر ومما يكتب.. سواءً في بعض المواقع أو الصحف وحتى من بعض مراكز البحوث التي لها أجندة سياسية في المنطقة.. والتي تحاول ان تزرع في المنطقة الكثير من الأزمات لاتخدم المنطقة بكل تاكيد ولكن تخدم مصالح دول من خارج المنطقة.. وبالتالي كان من المهم أن يقدم اليمن ويطلع قادة دول مجلس التعاون على الصورة الحقيقية لكل ما يجري في اليمن، والتاكيد لهم بان الشعب اليمني قادر أن يحمي وحدته كما حماها عام ١٩٩٤م..

وأن هذه الأصوات النشاز هي أقلية في حقيقة الأمر ولاتعبر عن رأي الشعب اليمني، الذي على مر تاريخه النضالي ومن خلال ثورتيه «٢٦ سبتمبر، ١٤ أكتوبر» كانت الوحدة اليمنية بالنسبة للثورة هدفاً رئيساً.

لا شرط للتسليم..

□ إلى أين وصلتم في خلافكم مع الإدارة الأمريكية بشأن معتقلي جوانتنامو..؟

– مازلنا في نفس الموقف الذي عبرنا عنه.. وهو أن اليمن يطالب بتسليم ابنائه إلى اليمن، نحن في انتظار الخطوات التي بدأها الرئيس أوباما بعد تسلمه رئاسة الإدارة الأمريكية لمراجعة ملفات المعتقلين وتحديد مستقبل هؤلاء المعتقلين، وهناك مجموعة كما بلغنا مؤخراً قد يقدمون إلى المحاكمة هذا الأسبوع.. لكن نحن في كل الأحوال نؤكد على ان اليمن يطالب بابنائه المعتقلين في جوانتنامو، وإننا لا نقبل أي شروط لتسليمهم إلى اليمن، وأننا سنحاكم من قدمت لنا أدلة تثبت أنه قام بعمل إرهابي أو أي عمل غير قانوني..الموضوع الآن هو بيد الإدارة الأمريكية..

□ ألم يأتكم رد بذلك من الإدارة الأمريكية حتى الآن..؟!

– هناك مراجعة من قبل الإدارة الأمريكية ونحن بانتظار نتائج هذه المراجعة..

تسع دول وقعت..

□ مؤتمر رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي المنعقد مؤخراً في صنعاء أقر إنشاء مركز لمكافحة القرصنة الذي تقدمت به اليمن.. متى سيبدأ العمل في هذا المشروع، وكذا إنشاء شرطة بحرية؟

– إنشاء مركزي تنسيق لمكافحة الإرهاب والقرصنة في خليج عدن وفي غرب المحيط الهندي فكرة جديدة، وبدت دول الرابطة مستعدة لدعم هذا المركز..وأما قضية إنشاء قوات بحرية لدول المنطقة – هذا قرار صدر عن اجتماع قيادات البحرية المنعقدة مؤخراً في العاصمة السعودية الرياض للدول المطلة على البحر الأحمر والدول الراغبة لمكافحة القرصنة..

□ متى يبدأ تنفيذ المركز..؟

– المركز الآن إجراءاته مرتبطة باستكمال التوقيعات من قبل الدول على اتفاقية إنشاء المراكز -حيث ان هناك تسع دول هي التي وقعت حتى الآن على إنشاء المركز وباقي حوالي سبع دول في طريقها الى التوقيع، ومتى مابدأت الاتفاقية في النفاذ سيتم البدء بإنشاء المركز.

□ الملاحظ أن نشاط القرصنة في خليج عدن ظهرت خلال العام الماضي فجأة، كما أنها حتى الآن تختفي فترة وتنشط فجأة لفترة.. ألا ترى أن القرصنة تقف وراءها أجندة ومشاريع لقوى دولية لعسكرة مياه البحار في المحيط الهندي وخليج عدن؟

– القرصنة السبب الرئيسي في وجودها هو الوضع القائم في الصومال وغياب مؤسسات القانون والدولة فيها، وعدم قدرتها على ضبط الاوضاع هناك والسيطرة على الشواطئ الصومالية.

□ ..لكن انهيار الدولة في الصومال مضى عليه اكثر من ١٩ عاماً في حين القرصنة ظهرت في السنتين الاخيرتين؟

– هناك مستفيدون من أعمال القرصنة، وبالتالي سيدخل لاعبون دوليون يحاولون استغلال الوضع..

□ هناك مشروع أمريكي – أوروبي طرح في مؤتمر أمن البحر الاحمر لعسكرة منطقة في المحيط الهندي.. والساحل الصومالي بمساحة عمقها ٤٠٠ كيلو وطول ١٠٠٠ كيلو متر على الشريط الساحلي للصومال – لتكون قاعدة عسكرية للأساطيل العربية الاوروبية – الامريكية..؟

– هذه المساحة التي طرحت في مؤتمر امن البحر الاحمر الذي اقيم مؤخراً في صنعاء وضعت من اجل مكافحة القرصنة واتخذ القرار بشانها من مجلس الامن، يعطي للدول التي ارسلت قوات اليها حق التفتيش فيها.. ولم تكن لغرض عسكرة مياه المحيط، وإنما الغرض منها فقط التفتيش.

كما أن القرار الدولي أعطاها حق الرقابة على السفن التي تدخل هذه المنطقة وتفتيشها.

أما بشأن المخاوف من عسكرة إطلاق الملاحة الدولية، فهناك قانون البحار يمنع الدول من التصدي للملاحة التجارية وغيرها.. ولكن في أوضاع القرصنة وغيرها كانوا محتاجين الى نوع من التشريعات التي تسمح بذلك.

وللإجابة على سؤالك الأول: لا نستطيع الآن أن نفرق بين الدول التي جاءت الى المنطقة لكي تضع حداً لأعمال القرصنة، وبين الدول التي لها أجندة خاصة نتيجة للقرصنة.. لكن اليمن كان دائماً موقفها انه إذا كانت دول المنطقة قادرة على أن تحمي خطوط الملاحة التجارية، وأن تتدخل وتتحمل مسؤوليتها في الأمن البحري لن يكون هناك مبرر لتواجد هذه القوة في المنطقة.. لكن في ظل غياب القدرة لدى دول المنطقة – للأسف الشديد – تمكنت هذه الدول من استغلال الوضع لكي ترسل سفنها الحربية الى المنطقة.

□ الحكومة الصومالية الجديدة أطلقت استغاثة لدول الجوار ومنها اليمن لإرسال قوات لصد هجوم شباب المجاهدين على العاصمة مقديشو.. كيف تعاملت اليمن مع هذه الاستغاثة؟

– أهم دور لنا في الصومال كان ومازال هو كيف نقف بين الأطراف المتصارعة في الصومال.. نحن لا ننحاز الى أي طرف.. نحن الذي يهمنا هو أمن واستقرار الصومال، لهذا اليمن في أي عمل يتعلق بالصومال تعمل في إطار الجهد العربي والجهد الافريقي لإحلال السلام في الصومال.

□ .. لكن الدعوة وجهت لليمن..؟

– لهذا دورنا في الصومال هو العمل عبر هاتين المنظمتين – الجامعة العربية والاتحاد الافريقي – والى حد ما ايضاً عبر منظمة «الإيجاد».. الجهد الذي نتفق عليه في إطار هذه المنظمات، فاليمن تشارك فيه.

□ ألمانيا من الدول الرئيسة في دعم اليمن.. ألا تعتقد أن حادثة اختطاف وقتل الأطباء في صعدة ستلقي بظلالها على علاقة البلدين؟

– لا .. لن تؤثر على علاقة البلدين والشعبين الصديقين، صراحة أنا استغرب من اعتقاد الناس أن عملاً ارهابياً سيؤثر على العلاقة بين الدول، بل على العكس من ذلك فإنه يعزز العلاقة بين الدول، لأنه عندما تتعرض دولة لأعمال إرهابية تصبح مسؤولية العالم هو كيف يدعم هذه الدولة لبناء قدراتها، كما حدث بعد حادثة المدمرة «كول» الامريكية في ميناء عدن.. اليمن تلقى الكثير من الدعم لبناء قواته في مكافحة الارهاب ولبناء القوات الخاصة، والدعم في تدريب الأجهزة الامنية اليمنية.. لأن العمل الارهابي خطر ليس مرتبطاً باربعة او خمسة اشخاص، وإنما مرتبط بالأمن القومي اليمني والأمن القومي للمنطقة كلها والأمن الدولي، وبالتالي كل الدول والمجتمع الدولي سيتعامل معه من هذا المنطلق.

□ .. لكن حتى الآن لم تتضح طبيعة الحادث.. حتى أن الجانبين – اليمني والالماني – اتهام جهة ما متضاربان.. الالمان يتهمون القاعدة واليمن يتهم الحوثيين؟

– قد يكون الجانب الالماني على حق وقد نكون نحن على حق.. المهم اننا مازلنا ننتظر نتائج التحقيقات التي تجريها الاجهزة الامنية والاستخباراتية..أنا اعتقد اننا لا نستطيع أن نجزم في الأمر الا بعد ان تستكمل التحقيقات ونعرف من الخاطفين.

لكن هناك مؤشرات تعطي الاجهزة الامنية والاستخباراتية انطباعات عمن يمكن أن يكون قام بالعملية الارهابية والاجرامية.. وفي نهاية الامر لا يمكن ان تقول قامت بها جهة او اخرى إلاّ بعد ان تتجمع لديك الأدلة الكافية لاتهام طرف أو آخر.

□ حادثة الطائرة اليمنية في ساحل جزر القمر، وتصريحات المسؤولين الفرنسيين المتهجمة على «اليمنية» محاولة مساعيهم إدراجها في القائمة السوداء واتهامات المسؤولين الفرنسيين بإسقاط الطائرة.. كيف يمكنكم التعامل مع هذا الموضوع؟

– من المؤسف أن السلطات الفرنسية أطلقت التصريحات الخاصة بالطائرة اليمنية في رد فعل سريع وغير منطقي في.. لأن الكل يعرف أنه في حوادث الطيران لا يمكنك أن تتهم وتحدد سبب الحادثة إلا بعد أن تحصل على الصندوق الاسود، وهذا ما حدث مع الطائرة الفرنسية التي سقطت قبل شهر في رحلتها من البرازيل ، فإلى الآن لم يستطيعوا أن يحددوا سبب سقوطها لأنهم لم يحصلوا على الصندوق الاسود الخاص بها، بل أن جثث ركابها لم يتم العثور عليها حتى اليوم.

وقضية ما رددوه في تصريحاتهم ان هذه الطائرة اليمنية ممنوعة من الدخول الى فرنسا هي في الأساس توجهت قبل اسبوع من الحادث الى بريطانيا ومرت عبر فرنسا .. كونهم قدموا عن هذه الطائرة ملاحظات .. ايضاً جاءت الآن معلومات منهم بأن ما وجه لليمنية من إنذار أو ملاحظات حول الطائرة كان يتعلق ببعض الإجراءات التي لا علاقة لها بجانب السلامة الميكانيكية التي تعتبر هي قضية الطيران، وإنما هي إجراءات حزام أمان على المقعد، أهو موجود أم غير موجود، وشيء من هذا القبيل واليمنية استجابت لهذه الملاحظات وصححتها في حينها.

وهذا ما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول الموقف الفرنسي.. والذي -للأسف- أساء للمجتمع اليمني بصورة عامة.. كونه شعر أن هناك محاولة متعمدة من جهة ما للإساءة للطيران اليمني.

وهذا ما تعاملنا معه، لأن الأخ وزير النقل مع سفيرنا في باريس التقيا بالعديد من المسؤولين الفرنسيين والمفوضية الاوروبية ووضحا لهم حقائق الموضوع.. وهناك الآن تراجع في الموقف الفرنسي وفي الاتهامات التي وجهوها لليمنية..

□ ..لكن الذي لاحظناه .. أن مواقف بعض القيادات المعارضة في الداخل باتهامهم لليمنية كانت أقسى وأفظع من الخارج الفرنسي؟

– هذا أمر مؤسف عندما يتخذ احد مواقف تسيئ الى بلده وإلى مؤسسته الوطنية ليحولها في إطار مماحكات سياسية بدلاً من البحث والوصول الى الحقيقة وإثباتها..□

• دول الخليج يهمها وحدة اليمن ولم ترحل أي يمني.. لكنها ترفض أن تتحول استضافتها قاعدة للإضرار باليمن

•الإدارة الأمريكية تراجع ملفات المعتقلين اليمنيين ومجموعة منهم ستحاكم هذا الأسبوع

«الانفصالية» تتعارض مع التوجهات العالمية في خلق أنظمة قوية قادرة على تحقيق التنمية والاستقرار

الحوار على طاولة الابتزازات المفخخة

محمد أنعم

■ النهايات الدراماتيكية لكل اتفاق سبق ان توصل اليه المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب اللقاء المشترك تجعلني أتخيل المؤتمر أشبه بمن يمشي حافي القدمين داخل ساحة تنبت برؤوس المسامير والشياطين معاً، ولابد من اجتيازها بجدول أعمال ملغومة أوراقه.

ففي حال نجح المؤتمر وتجاوز تلك الحوارات المفخخة فإن أي اتفاق يتم التوصل إليه بعد ذلك يكون بمقدور أحزاب المشترك أن تفجره عن بعد متى شاءت والتنصل عن كل بنوده بكل سهولة..

فعلاً إننا أمام مرحلة جديدة وتطورات استجدت على الساحة، ولابد من تنفيذ اتفاق فبراير الماضي الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في البرلمان، و إذا كان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد أكد يومها أن الاتفاق هو لصالح الوطن ومن أجل الديمقراطية، واستجابة لذلك تم تأجيل الانتخابات النيابية وتمديد فترة مجلس النواب لمدة عامين.

لكن ما نتمناه بعد الموقف الواضح الذي عبرت عنه اللجنة العامة الأسبوع الماضي ألاّ يقدم المؤتمر أي تنازلات جديدة لاستئناف الحوار لأنها تنتقص من تجربتنا الديمقراطية، خصوصاً وأن مطالب احزاب المشترك وأساليبها الابتزازية تذكرنا بنفس السياسة التي اتبعها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والذي ظل يرفض القبول بالديمقراطية والانتخابات لعقود خوفاً على فقدان أقطابه للامتيازات التي كانوا يحصلون عليها..

أقول: إن ثمة تشابهاً كبيراً بين أساليب الابتزاز، بدليل أن الخطاب السياسي والاعلامي لقيادات في أحزاب المشترك يشدد على «تقاسم» الثروة أي أنه يبحث عن امتيازات مالية فقط.. إضافة الى تبنيهم الدعوات العنصرية التي يروج لها بقايا كهنة الأئمة في صعدة، والانفصاليون وزبانية الاستعمار في بعض مناطق جنوب الوطن، كما تقف هذه الأحزاب وراء إثارة الدعوات المناطقية والطائفية والمذهبية وغيرها من الدعوات الجاهلية المقيتة، وخلافاً لكل ذلك فإن ظهور ما يسمى بـ«التكتل الوطني» الذي ضم عدداً من أبناء المشائخ ثم ما يسمى بـ«اللقاء التشاوري» إضافة الى استمرار تفكيك الاحزاب الاممية والقومية والمتأسلمة .. كلها تداعيات لم تات من فراغ أو يمكن أن نعتبرها عملاً عفوياً خالصاً، بل إنها جاءت ضمن المحاولات المحمومة التي تبذلها القوى المعادية للديمقراطية لتوحيد صفوفها من أجل الحفاظ عن مصالحها وامتيازاتها غير المشروعة بسبب الديمقراطية.

لهذا فإن أية قراءة سطحية أو سوء فهم لحقيقة المخاض والتطور الاجتماعي الذي تشهده اليمن دون إدراك هذه الحقائق يعتبر تخبطاً مخيفاً لا تبنى عليه سياسات ولن يكون لصالح الديمقراطية، بيد أن التراجع عن هذا النهج أصبح مستحيلاً.

إن هذا المشهد الذي نعيشه بكل هذه التناقضات يؤكد أن مجتمعنا يسير في حركة تغيير سلمية، ويجب على أحزاب اللقاء المشترك أن تستوعب ذلك وألا تقام حركة التطور بالعنف، وعليها أن تدرك أنه ليس أمامها خيارات سوى أن تخوض حواراً مسؤولاً مع المؤتمر الشعبي العام، ولا تتجاهل أنها تقف أيضاً أمام جيل جديد متحرر من عقد الماضي ويرفض البابوية، ولن يكون بمقدورها أن تعود بالحوار الى نقطة الصفر مرة أخرى.

إن الذين يذهبون الى الاعتقاد بأن تأجيل الانتخابات النيابية كان بسبب حرص أحزاب المشترك على إيجاد سجل انتخابي جديد ونظيف وضمان حيادية الاعلام وتغيير عبده الجندي من لجنة الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، فهم يبنون افتراضاتهم على الأوهام وعليهم أن يعرفوا من الآن وصاعداً.. هل فعلاً لدى أحزاب المشترك أي حرص يدلل على ذلك..؟ لا نعتقد.. لأن الوقت قد أزف لاستئناف الحوار، بينما أحزاب المشترك تماطل وتراوغ بهدف جر البلاد الى الفوضى.

وهنا علينا أن ندرك أن جوهر الخلاف يتمثل بذلك التغيير الواضح الذي حدث في شكل الخارطة التقليدية لمجتمعنا خلال السنوات الماضية والذي لا يمكن أن تتقبله قيادات المشترك بروح رياضية خصوصاً من قبل تلك العناصر التي تضررت وفقدت مصالحها بسبب الديمقراطية.. والتي تسعى جاهدة للانتقام من المؤتمر الشعبي العام، وتعمل على تشويه الديمقراطية بشتى السبل، غير مدركة أنها تخوض معركة خاسرة ليس ضد المؤتمر وإنما مع جيل ولد مع الديمقراطية ويمثل أكثر من ٨٠٪ من نسبة المسجلين في عملية القيد والتسجيل الاخيرة أي أنها تقف ضد التطور وحركة التاريخ.. أيضاً وهذا يؤكد أنها لن تكسب المعركة.□